

خصائص رأس المال الاجتماعي في فلسطين (ريف محافظة رام الله والبيرة نموذجاً)

ضياء الدين شريتح(*)

باحث من فلسطين.

مقدمة

يعرّف رأس المال الاجتماعي على أنه شبكة العلاقات بين الأفراد والمؤسسات المبنية على الثقة والمصلحة المشتركة، حيث أدى دوراً مهماً وحيوياً في حياة الفرد الفلسطيني على مر السنين السابقة، وحافظ على النسيج الاجتماعي والعلاقات بين أفراد المجتمع، وتنظيم حياة المجتمع كأدوات ضابطة ومنظمة لسلوكيات المجتمع، وساهم في صمود الشعب الفلسطيني ضد ممارسات الاحتلال والتصدي لآثاره من خلال الشبكات والتضامن الاجتماعي والعمل التعاوني والعادات والتقاليد اليومية للمواطنين، ومن الأهمية بمكان أن نذكر النقطة الفاصلة في حياة الشعب الفلسطيني، وهي اتفاقية أوسلو عام 1993، التي نتج منها إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحملها مسؤولية إدارة الشؤون العامة، وتوفير

إن المجتمع الفلسطيني مجتمع تسوده درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة في الإنسان وفي مؤسسات السلطة والأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

حاجات المواطن المتعددة، لذا؛ نجد على الضد ما كان قبل قدوم السلطة وهو غياب دور الدولة الكامل، وتم بناء المؤسسات وظهر شكل جديد لرأس المال الاجتماعي المتمثل بالمؤسسات العامة، ومؤسسات المجتمع المدني، وتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع الفلسطيني. لذلك أصبح هناك شكلان من أشكال رأس المال الاجتماعي: الأول المتمثل بالعلاقات التقليدية المبنية على القرابة أو الجيرة أو الصداقات أو النسب والدم وترابطهم علاقات قوية وهو ما يسمى رأس المال الاجتماعي

الترابطي، وروابط حديثة بين مختلف الثقافات والخلفيات مجتمعة في بنى اجتماعية حديثة ومؤسسية وهيكلية تتمثل بصور المؤسسات العامة والمجتمع المدني وهو ما يسمى رأس المال الاجتماعي التجسيري، وبالضرورة يجب أن يكون هناك تفاعل بين هذه الأشكال، ويجب أن يكون تعاون أيضاً للحفاظ على الموروث السابق من رأس المال الاجتماعي، والعمل دائماً على إنجاح العمل الجماعي خوفاً من أن يفقد رأس المال الاجتماعي مزاياه ووظائفه المهمة لأي مجتمع.

مشكلة الدراسة: يمثل رأس المال الاجتماعي البنية التحتية الاجتماعية الخصبه سواء للبناء والتنمية أو للهدم والتفرقة والعنصرية، وبالحالتين يجب الاهتمام به، وإن معرفة خصائص هذا النوع من رأس المال واكتشافه واكتشاف العلاقات وطبيعتها وكيف تتكون، وكيف يتفاعل الفاعلون في البنى الاجتماعية المختلفة وكيف يؤثر في الفرد وحياته وسلوكه وقراراته، ضرورة مهمة لصلته وعلاقته بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وخصوصاً في الشرط الفلسطيني الراهن لتوجيهه بالشكل الصحيح في برامج التنمية ولتكون مبنية على أسس وقواعد سليمة لكي نصل إلى بدايات التغيير الحقيقية، وكوننا في أمس الحاجة إلى تفعيل كل الموارد المتاحة ومنها رأس المال الاجتماعي بشقيه الترابطي والتجسيري.

يمكن صوغ مشكلة الدراسة في السؤال المحوري التالي: ما هي خصائص رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة بالمؤسسات،

إن الثقة تقل كلما انتقلت من أفراد في بنى اجتماعية تربطهم علاقات غير رسمية إلى أفراد في بنى اجتماعية تربطهم علاقات رسمية مثل مسؤولي الأحزاب وأعضاء الهيئة المحلية ومعلمي المدارس.

المشاركة الاجتماعية السياسيّة والمدنية والمهنية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاوني) للريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل خصائص رأس المال الاجتماعي المتمثلة بـ«الثقة بالأفراد، الثقة بالمؤسسات، المشاركة الاجتماعية السياسيّة والمدنية والمهنية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاوني» في ريف محافظة رام الله.

حدود الدراسة: الحدود الموضوعية: إظهار خصائص رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني ومقارنة أهمية صور رأس المال الاجتماعي لدى الفرد.

1 - الحدود البشرية: المواطنون في ريف محافظة رام الله والبيرة.

2 - الحدود المكانية: الريف الفلسطيني (محافظة رام الله والبيرة).

3 - الحدود الزمانية: 2007 - 2017.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة واعتمد على مصدرين لجمع البيانات: المصادر الثانوية، حيث عالج الباحث الإطار النظري من طريق هذا المصدر المتمثل بالكتب والمراجع ذات العلاقة والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة؛

والمصادر الأولية: تنفيذ مسح لعينة احتمالية عشوائية منتظمة بطريقة العدد العشوائي من المواطنين في ريف محافظة رام الله والبيرة بواسطة استبانة صممت خصيصاً للدراسة وبلغ عدد العينات أربعمئة مفردة من كلا الجنسين.

أولاً: الإطار النظري

عرف بيير بيرديو رأس المال الاجتماعي على أنه «مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة متينة من علاقات التعرف والاعتراف المتبادلة المماسة تقريباً، أو بعبارة أخرى يشير إلى العضويات في مجموعة تزود أعضائها كلها بدعم رأس المال الذي تملكه المجموعة أو ورقة اعتماد تجيز لهم الحصول على رصيد المعاني المختلفة للكلمة⁽¹⁾.

ويقول كولمان في مقالة له بعنوان «رأس المال الاجتماعي في تكوين رأس مال بشري»: «إن رأس المال الاجتماعي يعرف بحكم وظيفته بأنه ليس كياناً واحداً بل مجموعة متنوعة من الكيانات المختلفة مع وجود عنصرين مشتركين، إنها تتألف مع بعض جوانب البنى الاجتماعية وتسهل أفعالاً معينة للجهات الفاعلة أشخاصاً كانوا أم شركات داخل البنى⁽²⁾.

بينما يعرفه روبرت بوتنام: «يشير رأس المال الاجتماعي إلى مقومات التنظيم الاجتماعي مثل الثقة والمعايير والشبكات التي يمكن أن تحسن من فعالية المجتمع عن طريق الأعمال المنسقة⁽³⁾. أما بخصوص التعريف الإجرائي للمفهوم «مجموعة من العلاقات والروابط التي تنشأ في إطار بنى اجتماعية معينة رسمية أو غير رسمية وتحكمها مجموعة من القيم والمعايير وأهمها الثقة والتبادلية، التي تهدف إلى تحقيق منفعة معينة للمجموعة وقد تكون نتيجتها إيجابية أو سلبية على المجتمع بوجه عام». فقد ميز بوتنام بين نوعين من الشبكات الاجتماعية: «صورة أفقية تجمع بين أشخاص يملكون عوامل القوة والمكانة المتكافئة، أما البعض الآخر فيأخذ صورة رأسية ابتدائية، ويربط بين أشخاص غير متكافئين في علاقات غير متماثلة من التدرج الهرمي والتبعية، وفي العلم الواقعي بالطبع تكون جميع الشبكات تقريباً خليطاً بين الأفقية والرأسية⁽⁴⁾.

وفي سياق تحليله لرأس المال الاجتماعي يفرق بوتنام بين شكلين لرأس المال الاجتماعي: الأول أطلق عليه رأس المال الاجتماعي الترابطي (Bonding)، وأطلق على الثاني رأس المال الاجتماعي التجسيري (Bridging). الأول يربط بين الأفراد المتشابهين، ويظهر في التنظيمات

Pierre Bourdieu, «The Forms of Capital,» in: John Richardson, ed., *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education* (New York: Greenwood, 1986), pp. 241-258, <<https://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/works/fr/bourdieu-forms-capital.htm>>.

James S. Coleman, «Social Capital in the Creation of Human Capital,» *The American Journal of Sociology*, vol. 94 Supplement: Organizations and Institutions: Sociological and Economic Approaches to the Analysis of Social Structure (1988), pp. S95-S12.

(3) روبرت بوتنام، كيف تنجح الديمقراطية، ترجمة إيناس عفيف (القاهرة: الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العلمية، 2006).

(4) المصدر نفسه.

الدينية والإثنية، وموجّه إلى داخل الجماعة، ويعمل على تأكيد الهوية وتدعيم التجانس داخل الجماعة، أما الثاني فيربط بين الأفراد شديدي التباين، ويوجه إلى خارج الجماعة ويربط بين الأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية، ويتجلى ذلك الشكل في الحركات المدنية، والجماعات الدينية المسكونية (العالمية) التي تدعو إلى التقارب والتفاهم بين مختلف الكنائس.

ويشير مصطلح التجسير إلى القدرة على بناء الجسور التي تربط قطاعات المجتمع البعيدة عن بعضها البعض⁽⁵⁾.

ومنهم من ميز بين نوعين من رأس المال الاجتماعي وهما رأس المال الاجتماعي الإيجابي ورأس المال السلبي. وهنا ننوه بما ذكره فضل النقيب عن رأس المال الاجتماعي السلبي الذي يخدم فئة معينة في بنية اجتماعية خاصة، وهي لا تعود بالنفع على المجتمع ككل وحتى ممكن أن تكون هذه العلاقة ضارة أيضاً⁽⁶⁾.

تصنيف آخر لأشكال رأس المال الاجتماعي هو رأس المال الاجتماعي الترابطي ورأس المال الاجتماعي التجسيري. يعتمد هذا التصنيف حسب نوع الجماعة، حيث إن رأس المال الاجتماعي الترابطي (ذا المظهر الداخلي) يتمثل بالعلاقات مع الجماعات الأولية المتمثلة بالعشيرة أو القرابة أو النسب، وهو عدّ ذا مظهر داخلي كون الثقة تبقى حبيسة داخل الأعضاء فقط، ولا يمكن تعميمها خارج نطاق هذه العلاقة. ورأس المال الاجتماعي التجسيري (ذو المظهر الخارجي) وهو العلاقات بين أشخاص من خلفيات مختلفة ويتميز بالروابط الضعيفة ويكون بينهم أهداف مشتركة وغايات محددة، وعدّ ذا مظهر خارجي كون الثقة فيه يمكن أن تعمم وتخرج خارج الدائرة الضيقة بين الأعضاء⁽⁷⁾.

ثانياً: أدبيات البحث

أثبتت نتائج قياس الثقة، في دراسة نصر وهلال⁽⁸⁾ أن المجتمع الفلسطيني مجتمع تسوده درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة في الإنسان وفي مؤسسات السلطة والأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين، إضافة إلى المؤسسات الدولية والدول المانحة. أما دراسة النقيب فلم تعتبر رأس المال الاجتماعي عاملاً مستقلاً من عوامل الإنتاج لأن تأثيره في

(5) إليزا كافاتورتا، حنين غزاونة ولوكا اندرياني، دراسات حول رأس المال الاجتماعي (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2009).

(6) فضل النقيب، الباحث الرئيسي، مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2006).

(7) نادية أبو زاهر، دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

(8) محمد نصر وجميل هلال، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2007).

عملية الإنتاج غير مباشر بل يقوم على تقوية عناصر رأس المال الأخرى المادية والبشرية⁽⁹⁾، وميز بين نوعين من العلاقات: الأولى التي تنشأ بين الأفراد وترتبطهم علاقات قوية وفيها تبيان كبير بينهم وسماها علاقة رابطة، والثانية علاقات تنشأ بين أفراد مختلفين عن بعض ولا يوجد تشابه بينهم وسماها تجسيراً.

إن عدم استقلال القضاء وتدخل السلطة التنفيذية في التعيينات والإجراءات البيروقراطية الطويلة في الحكم، أدى إلى هذه النسبة غير المقبولة من الثقة بمقياس أن القضاء أمرٌ مهم ومحوري في أي مجتمع أو دولة.

بينما في دراسة إبراهيم ملحم أثبتت النتائج عدم إدراك الإدارة لأهمية ودور رأس المال الاجتماعي⁽¹⁰⁾، وعدم إدراكها أصلاً لهذا النوع من رأس المال. وأكدت نتائج دراسة كشك وشحاته تمتع العينة بشبكة وفيرة من العلاقات الاجتماعية داخل محيط الأسرة وبين الجيران بسبب الخصوصية الثقافية لأبناء الريف⁽¹¹⁾. وأظهرت النتائج أيضاً أن الجيران يتكاتفون في أوقات الأزمات... وهذا يؤكد أن فقراء الريف يتمتعون

بالعديد من أشكال رأس المال الاجتماعي الأفقي. بينما أثبتت دراسة كفاتوريا وآخرين وجود عجز واضح في رأس المال الاجتماعي التجسيري في الأراضي الفلسطينية بالمقارنة مع رأس المال الترابطي⁽¹²⁾. وأشارت دراسة المالكي ولدادوة أن المؤسسات التقليدية تظهر تفوقها في جوانب معينة، وبخاصة في مجال الثقة والتضامن⁽¹³⁾، بينما تظهر المؤسسات الحديثة كفاءة أكبر في مجالات أخرى، وأثبتت على الدور المهم الذي تقوم به المؤسسات الشبابية في تعزيز رأس المال الاجتماعي. غير أن نتائج دراسة أبو شمس أثبتت أن انخفاض رأس المال الاجتماعي له أثر واضح في استمرار الفقر في الأردن⁽¹⁴⁾.

في الإطار نفسه ركزت دراسة أبو زاهر على النخبة في فلسطين حيث أظهرت النتائج أن النخبة بوصفها مصدراً يؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي أو انحداره كانت أكثر أهمية مقارنة بغيرها من المصادر مثل العائلة والدين والمجتمع المدني والنظام السياسي⁽¹⁵⁾، حيث

(9) النقيب، الباحث الرئيسي، مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة.

(10) إبراهيم ملحم، «رأس المال الاجتماعي عناصره ومؤشرات قياسه وأهميته في الحياة المؤسسية الاقتصادية»، (جامعة دمشق، رسالة ماجستير، 2009).

(11) حنان كشك وإيناس شحاته، «أشكال رأس المال الاجتماعي لدى فقراء الريف: دراسة ميدانية مقارنة بمحافظة المنيا»، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، العدد 16 (2008)، ص 61 - 13.

(12) كفاتورتا، غزاونة واندرياني، دراسات حول رأس المال الاجتماعي.

(13) حسن لدادوة ومجدي المالكي، المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، 2011).

(14) عايدة أبو شمس، «دور رأس المال الاجتماعي في الحد من الفقر»، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2012).

(15) أبو زاهر، دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي.

كان تأثير كل من نخب حماس وفتح سلبياً في تكوين رأس المال الاجتماعي الفلسطيني، وتراجع ثقة المواطنين بالنخب السياسيّة بسبب تراجع الحريات وغياب الديمقراطية واللجوء إلى الاقتتال لحل الخلافات وعدم الرجوع إلى القانون. وأثبتت دراسة الحوراني أن العشيرة الأردنية تمثل رأس مال اجتماعي بالنسبة إلى أبناء العشائر الأردنية؛ ومعنى هذا أن شبكة العلاقات العشائرية التي ينخرطون فيها تعود عليهم بمكاسب مادية ومعنوية وأن هذه المكاسب تمثل ركيزة أساسية للولاء⁽¹⁶⁾.

ثالثاً: عرض النتائج ومناقشتها

1 - النتائج المتعلقة بتساؤل الدراسة

ما هي خصائص رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة؟

الجدول الرقم (1)

خصائص الدرجة الكلية ومحاور رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة فيها حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

المحور	مجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
6	العمل الجماعي والتعاون	3.60	.76	72.0	عالية
4	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي	3.56	.59	71.2	عالية
5	القيم والتوجهات المشتركة	3.49	.65	69.8	متوسطة
1	الثقة بالأفراد	3.41	.63	68.3	متوسطة
2	الثقة في مؤسسات المجتمع	3.04	.62	60.9	متوسطة
3	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)	2.90	.79	57.9	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.34	0.52	66.8	متوسطة

(16) محمد حوراني، «العشيرة رأس مال اجتماعي: دراسة سوسولوجية لمكونات الولاء العشائري وتحولاته في المجتمع الأردني»، المجلة الأردنية في العلوم الاجتماعية (عمّان)، السنة 5، العدد 2 (2012)، ص 172 - 201.

يتبين من الجدول الرقم (1) أن درجة محور العمل الجماعي والتعاون هي أعلى درجة من محاور رأس المال الاجتماعي الستة بتقدير عالٍ، وأن درجة محور المشاركة المجتمعية (المهنية، السياسية، المدنية) هي أقل درجة من المحاور السابقة بتقدير متوسط. وأن الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة هي درجة متوسطة وتميل إلى الإيجابية، ونقصد بالإيجابية بدلالاتها الإحصائية فقط وليس انعكاسها على المجتمع أو الجماعة أو الفرد.

الجدول الرقم (2)

خصائص المحور الأول الثقة بالأفراد حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
7	3.77	1.1	75.3	عالية
3	3.56	1.0	71.2	عالية
6	3.51	1.2	70.2	عالية
5	3.50	1.1	70.1	عالية
8	3.48	1.0	69.6	عالية
4	3.45	1.1	69.0	عالية
2	3.31	1.0	66.3	متوسطة
1	2.74	1.1	54.8	متوسطة
	3.41	.63	68.3	متوسطة

يُعد هذا المحور من أهم محاور رأس المال الاجتماعي الذي يعبر عن الثقة بالأفراد داخل المجتمع، وعلى الرغم أن هذا المحور يعطي مؤشراً عن قياس الثقة بأفراد داخل بنى اجتماعية مختلفة ولكنهم يشتركون بأنهم من القرية نفسها ولكن وظيفة كل واحد فيهم مختلفة. وبالرغم أن المواطنين يعرفون جيداً هؤلاء الأفراد وترابطهم علاقات فيما بينهم إلا أن الثقة كانت متباينة ومختلفة من فرد إلى فرد آخر. ومن الواضح أنه كلما قربت على علاقات القرابة (الدم) تكون الدرجة أعلى. نستنتج أيضاً أنه تؤخذ درجة الثقة على الدور الوظيفي الذي يعتقده الفرد من هؤلاء الأفراد، لذا نجد أن الثقة بوجهاء العائلة كانت الدرجة الأعلى نظراً إلى الحكم المسبق من المجيب على الدور المهم الذي يؤديه وجهاء العائلة في الحفاظ على مصالحه. ولافت للنظر أنه كلما

ابتعدت هذه العلاقة عن القرابة تصبح الثقة أقل فتصبح تنازلية إلى الثقة بأئمة المساجد، وأيضاً إلى أن تصل إلى درجة متوسطة في الثقة بمسؤولي الأحزاب في القرية.

والظاهر من النتائج أيضاً أن الثقة تقل كلما انتقلت من أفراد في بنى اجتماعية تربطهم علاقات غير رسمية إلى أفراد في بنى اجتماعية تربطهم علاقات رسمية مثل مسؤولي الأحزاب وأعضاء الهيئة المحلية ومعلمي المدارس.

الجدول الرقم (3)

خصائص المحور الثاني: الثقة في مؤسسات المجتمع
حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
4	أفضل أن يلتحق أفراد أسرتي بمدارس داخل القرية	3.90	1.1	78.1	عالية
2	يقوم المجلس البلدي بدوره في تقديم الخدمات للمواطنين	3.45	1.0	68.9	عالية
7	التبرعات تصل إلى الفقراء في القرية	3.38	1.0	67.6	متوسطة
6	إذا اعتدى عليّ شخص أخذ حقي من طريق الشرطة	3.13	1.3	62.6	متوسطة
5	أفضل الذهاب إلى العيادة العامة بدل الطبيب الخاص	2.96	1.4	59.1	متوسطة
9	أثق بالقضاء الفلسطيني في تحصيل حقي	2.80	1.1	56.1	متوسطة
8	أثق بالمؤسسات الإعلامية المحلية بأنها تنقل الحقيقة	2.64	1.2	52.8	متوسطة
3	أفضل التبرع للجمعيات بدل التبرع للأفراد	2.58	1.4	51.6	منخفضة
1	أثق بقدرة الحكومة الحالية على تلبية حاجاتي	2.56	1.1	51.2	منخفضة
	الدرجة الكلية	3.04	.62	60.9	متوسطة

على الرغم من أن الدرجة الكلية متوسطة إلا أن الباحث يعتبرها درجة غير مقبولة، كون الثقة في المؤسسات هي من تؤسس لحياة مدنية متطورة وتخفف من العلاقات الأولية والإثنية غير

الرسمية، وإذا ما قورن نتائج هذا المحور مع المحور السابق نجد أن المواطنين يفضلون تحصيل حقوقهم عن طريق القضاء العشائري بدلاً من الشرطة أو القضاء الفلسطيني، وأن هذه النتيجة خطيرة جداً على المجتمع وتعدّ من أخطر التشوهات المجتمعية والسياسية لأي مجتمع؛ كون القضاء هو الميزان وهو من يحقق العدالة لكل أفراد المجتمع وهو الذي يضبط السلطات في أية دولة في العالم.

يرى الباحث أن عدم استقلال القضاء وتدخّل السلطة التنفيذية في التعيينات والإجراءات البيروقراطية الطويلة في الحكم، أدى إلى هذه النسبة غير المقبولة من الثقة بمقياس أن القضاء أمرٌ مهم ومحوري في أي مجتمع أو دولة. كما أن الدولة في أغلب الظواهر تلجأ إلى العشائرية في حل المشاكل والخلافات، حيث جاء في تقرير المرصد القانوني الرابع الصادر عن المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة) «أن أهم إشكالية تواجه القضاء الفلسطيني هي تدخّل السلطة التنفيذية وعدم استقلال القضاء الفلسطيني». كما جاء في التقرير أيضاً أن القضاء العشائري حصل على أعلى نسبة ثقة من الجمهور الفلسطيني حيث بلغت هذه النسبة 59 بالمئة. كما أكد 61 بالمئة من المبحوثين أن القضاء العشائري أكثر قدرة على حل النزاعات من المحاكم الرسمية⁽¹⁷⁾.

ويشير المؤشر العام للثقة بالمؤسسات إلى الانخفاض نسبياً ودرجة غير مقبولة وأن هذه الظاهرة لم تتغير طوال السنوات العشر السابقة، فقد أثبتت دراسة نصر وهلال درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة «تكشف مراجعة سريعة لنتائج قياسات الثقة عن مجتمع يسوده درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة في الأفراد بوجه عام وفي مؤسسات السلطة وفي الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني»⁽¹⁸⁾.

من الأسباب الأخرى التي أدت إلى الاهتمام بالحلول العشائرية بدلاً من القضاء الفلسطيني هو سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مناطق فلسطينية لا تستطيع السلطة الوطنية الفلسطينية السيطرة عليها، إضافة إلى الحالة غير المستقرة للوضع السياسي الفلسطيني الذي ينعكس على أرض الواقع من إغلاق واجتياحات وعدم تمكّن المواطنين والمحامين من الوصول إلى المحاكم، وهذا ما حصل إبان الاجتياح الأخير لمدن الضفة الغربية.

لو ربطنا تأثير هذه النتيجة في نوعي رأس المال الاجتماعي (الترابطي والتجسيري) لوجدناه يعزز وينمي رأس المال الاجتماعي الترابطي ويحد من تنمية وتعزيز رأس المال الاجتماعي التجسيري. سنجد المواطن يبقى قريباً جداً من عائلته وعشيرته حاملاً توقعاً مملوءاً بالثقة بها، وإيماناً بأنها الأقدر على حل مشاكله والحفاظ على مصالحه، وبالتالي يصبح المجتمع عبارة عن كتلتات تختزل في البنية الاجتماعية التقليدية (العشيرة أو العائلة).

(17) فلسطين، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)، المرصد القانوني الرابع لبيان الثابت والمتغير في وضع العدالة في الضفة الغربية وقطاع غزة (2015).

(18) نصر وهلال، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية.

الجدول الرقم (4)

خصائص المحور الثالث: المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
6	3.71	1.2	74.1	عالية
7	3.36	1.2	67.3	عالية
4	3.29	1.2	65.9	متوسطة
1	3.05	1.3	61.0	متوسطة
2	2.96	1.2	59.2	متوسطة
3	2.95	1.2	59.0	متوسطة
10	2.49	1.2	49.7	منخفضة
8	2.47	1.1	49.4	منخفضة
9	2.38	1.2	47.7	منخفضة
5	2.30	1.2	46.0	منخفضة
	2.90	.79	57.9	متوسطة

بداية يتبين من نتائج هذا المحور أن أقل مشاركة يهتم بها المواطنون هي المشاركة السياسية ثم المشاركة المدنية، كما أن هذه النتائج تؤكد درجة اهتمام المواطنين بالانتماءات العائلية على حساب الانتماءات التنظيمية والمدنية، وأن المواطنين لهم علاقات أفقية كثيفة أكثر منها رأسية، وكذلك على مستوى المشاركة المدنية؛ وهذا يعكس عدم توجه المواطنين للانضمام إلى المؤسسات الحديثة المتمثلة سواء بنادٍ رياضي أو جمعية أهلية أو حتى حزب سياسي. ويعزو الباحث أن السبب في ذلك عدم قدرة هذه المؤسسات على القيام بالدور الوظيفي الذي تقوم به العائلة أو العشيرة ولم تستطع أن تحل محلها، لتبقى العائلة من وجهة نظر المبحوثين هي الركيزة الأساسية للمواطن في الريف الفلسطيني. هذا إضافة إلى عنصر المنفعة الفئوية الواضحة على سلوك التنظيمات والأحزاب السياسية كافة ولا تنعكس على أفراد المجتمع بوجه عام ما أضعف اهتمام المواطنين بهذه الأحزاب.

تتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة أبو زاهر التي أثبتت الدور السلبي للنخب السياسية بعد أوصلو التي تتسم بالمنفعة على إهدار رأس المال الاجتماعي⁽¹⁹⁾.

وجاء في نتائج دراسة عبد الحميد: «يتأكد عدم مساهمة الجمعيات في تكوين رأس مال اجتماعي ليس فقط من عدم مشاركة المستفيدين في أنشطة الجمعية إنما أيضاً من عدم معرفتهم بأنشطة الجمعية باستثناء النشاط الذي يستفيدون منه وعدم ارتباط أجندة الجمعيات بحاجات المجتمع الذي تعمل في إطاره»⁽²⁰⁾.

الجدول الرقم (5)

خصائص المحور الرابع الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
7	4.13	0.8	82.6	عالية
4	4.13	0.9	82.6	عالية
6	4.03	0.8	80.6	عالية
2	3.86	0.9	77.2	عالية
1	3.81	1.0	76.1	عالية
8	3.76	1.0	75.2	عالية
3	3.72	1.1	74.3	عالية
9	3.48	1.0	69.6	عالية
5	3.43	1.1	68.6	عالية
10	3.07	1.4	61.5	متوسطة
12	2.89	1.2	57.7	متوسطة
11	2.44	1.2	48.9	منخفضة
	3.56	.59	71.2	عالية

(19) أبو زاهر، دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي.

(20) أنجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر، سلسلة أبحاث ودراسات؛ العدد 1 (القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2009).

تثبت نتائج هذا المحور وتؤكد النتائج السابقة أنَّ المواطنين في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة يتمتعون بشبكة علاقات أفقية كبيرة ويحرصون على الاتصال والتواصل داخل القرية. يعتبر الباحث هذه النتيجة منطقية لعدة أسباب، أولاً: كون المواطنين في الريف تربطهم علاقات تُعدُّ قوية مثل القرابة أو النسب أو الأصدقاء وكذلك التاريخ المشترك والثقافة والعادات والتقاليد المشتركة التي تساعد على الاحتفاظ بهذه العلاقات هذا إضافة إلى السياقات التاريخية التي مر بها الشعب الفلسطيني المصاحبة لحالة عدم الاستقرار الطويلة وعدم وجود سلطة مركزية وطنية قبل اتفاقية أوسلو؛ ثانياً: كون رأس المال الاجتماعي مبنياً على مبدأ التبادلية في العلاقات، بمعنى أننا «أقدم اليوم وأنظر أن تقدم لي غداً» وبالتالي فهم بحاجة ماسة لأن يكونوا متضامنين مع بعض وخصوصاً عند ربط هذا المحور بالمحور السابق «المشاركة المجتمعية الرسمية نجد أنها درجة متوسطة، لذا ينصبُّ اهتمام المواطن على الشبكات غير الرسمية وعلى حساب الشبكات الرسمية أو المشاركة الرسمية».

الجدول الرقم (6)

خصائص المحور الخامس، القيم والتوجهات المشتركة حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التقدير
7	4.21	84.2	عالية
5	4.09	81.7	عالية
6	3.95	79.1	عالية
4	3.88	77.6	عالية
8	3.83	76.6	عالية
3	3.07	61.4	متوسطة
1	2.97	59.5	متوسطة
2	2.66	53.2	متوسطة
	3.49	69.8	متوسطة

يعبر هذا المحور عن رأس المال الاجتماعي المعرفي المتمثل بالقيم والعادات والتوجهات المشتركة، ويعتقد، كون هذا المحور يعبر عن قيم ومواقف معينة من الطبيعي، أن تكون الإجابات متقاربة نسبياً، لذا جاءت فقراته عالية ثم متوسطة دليلاً على تشابه المواطنين فيما بينهم تجاه قيم ومواقف معينة.

ويعتقد الباحث أن محور «تُبَلِّغ أصحاب الاختصاص عن الأعمال غير القانونية التي يمارسها أهل القرية» وجاءت بدرجة متوسطة، إنها درجة غير مقبولة كون السؤال يدل على المواطنة والعمل لصالح العامة، إلا أنه من الإجابات واضح أن الفرد عند إجابته هذه الفكرة كان يعمل اعتباراً أكثر للمصلحة الخاصة أو لشعوره بعدم ملكية أي شيء عام أو لاعتبارات عائلية وما يترتب عليه من ملامة أو مشاكل في حال أنه عرف بأنه صاحب التبليغ، وقد تكون هذه ظاهرة شبه عامة في مجتمعنا الفلسطيني.

الجدول الرقم (7)

خصائص المحور السادس «العمل الجماعي والتعاون حسب استجابات أفراد العينة»، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	4.27	0.7	85.4	عالية جداً
4	4.20	0.8	83.9	عالية
5	3.75	0.9	75.0	عالية
6	3.66	1.2	73.2	عالية
8	3.48	1.1	69.6	عالية
2	3.27	1.1	65.4	متوسطة
7	3.20	1.3	64.1	متوسطة
3	2.98	1.2	59.7	متوسطة
	3.60	0.76	72.0	عالية

تدل هذه النتيجة على استنتاجين، الأول: مرتبط بشبكة العلاقات الأولية والأفقية التي يقيمها الأفراد وينتج منها هذا التعاون، وتدل عليها الفقرات (1.2.5.8) ولها علاقة بالالتزامات المتبادلة بين أفراد المجتمع وتجدها في أغلب فقراتها عالية. والاستنتاج الثاني: الفقرات (4.7.3) التي تدل على التطوع وهي سمة وميزة أساسية من مميزات رأس المال الاجتماعي التجسيري، وجاءت بدرجات متوسطة تختلف عن باقي الفقرات في المحور، وهذا يدل على ضعف الأعمال التطوعية المنظمة سواء بمبادرة من أفراد في القرية أو من طريق مؤسسات رسمية وإن كانت الفقرة «أعتقد

أن الأعمال التطوعية تفيد القرية» درجتها عالية فإنها تعبر عن رأي أو موقف ولا تعبر عن فعل أو عمل، وهي باعتقاد الباحث مؤشر إيجابي وإن كان موقفاً.

رابعاً: الاستنتاجات

أثبتت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي متوسطة بدلالاتها الإحصائية، وربما لا نستطيع الحكم على هذه الدرجة إن كانت إيجابية أو سلبية إذا ما قورنت وخصوصاً في السياق الفلسطيني، وذلك نظراً إلى عدم وجود مقياس ومؤشرات موحدة على مستوى العالم (غياب المقياس الموحد) وأيضاً عدم إمكان مقارنة هذه النتيجة مع أية دولة أخرى نظراً إلى خصوصية كل دولة سواء الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، أو إن كانت دولة متقدمة أو نامية، وتزيد صعوبة المقارنة في الحالة الفلسطينية كونها ما زالت سلطة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وإن تعدد المؤشرات التي حاولت قياس رأس المال الاجتماعي يزيد المقارنة صعوبة.

ولكن المهم في هذا المؤشر هو محاوره وفقرات محاوره، وتحديد أشكاله ودرجة توافرها، لوصف أنواع الروابط الموجودة وعلاقتها بالفرد وسلوكه وقراره، وذلك لتكون على معرفة تامة بالأرض أو البنية الاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل للانطلاق في السياسات التنموية المختلفة.

نستطيع أن نستنتج أن الأفراد في ريف محافظة رام الله والبييرة يملكون رأس مال اجتماعي سلبياً، وذلك للأسباب التالية: إن الثقة خاصة بين أفراد الجماعة ولا تصل إلى الثقة المعممة، إن الأفراد في الشبكات أو المجموعات يسعون إلى منفعة خاصة وليس عامة، إن العلاقات هي علاقات مغلقة وبنفعية فردية وبين أفراد الجماعة

فقط. وربما هناك استخدام نفعي لهذه الشبكات بمعنى توجيهها من جانب الفاعلين للوصول إلى حقوق أو امتيازات معينة، ويلاحظ عدم وجود النزعة العفوية للعمل للمصلحة العامة وخصوصاً قيم التطوع، ومن الجانب الآخر قوة الاعتقاد العالي بدور العائلة (العشيرة) الوظيفي في حياة الفرد الفلسطيني وفي ثقافته، إضافة إلى ذلك أدى السياق التاريخي وخصوصية الظرف الفلسطيني الذي لم يعرف الاستقرار طوال السنوات السابقة،

على الرغم من أهمية رأس المال الاجتماعي الترابطي في الحفاظ على تماسك المجتمع المحلي ونسيجه الاجتماعي، إلا أن هذه العلاقات وهذا النوع من رأس المال الاجتماعي لا يساعد على البناء والتطور والتنمية.

وما أنتجته ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على أرض الواقع، أدى إلى تنامي رأس المال الاجتماعي الترابطي على حساب رأس المال الاجتماعي التجسيري، فعمد الاحتلال الإسرائيلي طوال السنوات السابقة - وما زال - إلى الإخلال بالسلم الأهلي والمجتمعي وتدمير النسيج الاجتماعي الفلسطيني وضرب بنيته الاجتماعية ونشر الفتنة والتفرقة والعنصرية بين أفراد المجتمع وزعزعة السلم الأهلي، وخصوصاً في الريف الفلسطيني، عبر استحداث بنى اجتماعية جديدة (روابط القرى مثلاً) وتجنييد العملاء وافتعال المشاكل والخلافات، في محاولة منه لإطاحة صموده وثباته على أرضه، إلا أن شبكة العلاقات ونوعية الروابط بين أفراد المجتمع واندلاع الثورات، وخصوصاً انتفاضة

الحجارة عام 1987 (التي تمثل حالة نادرة وفريدة من النضال ضد المحتل) أثبت فشل الاحتلال الإسرائيلي في النيل من صمود الفلسطينيين على أرضهم والمحافظة عليها، وسيتم توضيح ذلك في النقاط التالية:

1 - من هذه النتائج نستطيع أن نجزم أن الانتماء الأقوى في حياة الفرد الفلسطيني في الريف يكون للعائلة أو الحمولة (رأس المال الاجتماعي الترابطي) سواء بوعي أو بغير وعي بضرورة العائلة والالتفاف حولها، ثم تتدرج هذه إلى أشكال رأس المال الاجتماعي الأخرى، وله علاقة بحجم التوقعات العالي بدور العائلة الوظيفي، ومع التزامن لغياب الدور الحيوي للمؤسسات الرسمية، ولا سيما الهيئة المحلية والأحزاب السياسية. وفي هذا الإطار لا يمكن أن نهمل السياق التاريخي الفلسطيني والظروف الاستثنائية التي عايشها المجتمع الفلسطيني طوال السنوات السابقة وقبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية المتمثل بغياب دور الدولة الحقيقي، وفي ظل أزمات متلاحقة وحالة عدم الاستقرار وعدم الانتظام والفوضى، وكون الفرد الفلسطيني يعيش دائماً في حالة خوف وتهديد، الذي سمح للعائلة أو الحمولة بأن تقوم بدور الدولة الكامل. وفي السياق نفسه أدى الاحتلال الإسرائيلي دوراً سلبياً في توليد حالة ضعف في دور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أوصلو بسبب تحكّم الاحتلال في مفاصل عديدة لفعل هذه المؤسسات. وعلى الجانب الآخر الأساس الذي قامت عليه السلطة الوطنية الفلسطينية، فمنذ نشأتها أدركت أن الانتماءات العشائرية قوية جداً وتؤدي دوراً مهماً في حياة الفرد الفلسطيني، فاستغلت هذه الظاهرة لمصلحتها وقامت بالأساس على تجميع المصالح، وأقحمت العشائرية في عملها. هنا نذكر بما كتبه جميل هلال: «قام النظام السياسي الفلسطيني في ما بعد أوصلو على أساس تحالف بين شرائح النخبة السياسية والأجهزة الأمنية والبنى الاجتماعية التقليدية، ويرتكز على شبكة من علاقات الولاء والارتباطات الشخصية والمصالحية»⁽²¹⁾، وبالتالي يبقى الفرد في الريف داخل هذه الحلقة الضيقة من العلاقات، وكونها موروثه فيعتقد بوجود المحافظة عليها وصيانتها وتوريثها وإعادة إنتاجها للأجيال القادمة.

وفي هذا الإطار أكدت دراسة حوراني أنّ «العشيرة ما تزال إطاراً مرجعياً للولاء، وأنّ العوائد والمكتسبات التقليدية التي كان الأفراد يجنونها من الولاء للعشيرة ما تزال مستمرة ويعاد إنتاجها»⁽²²⁾.

ورغم ذلك تبقى الأهمية كبيرة وضرورية جداً لرأس المال الاجتماعي الترابطي، في الحفاظ على النسيج الاجتماعي والتضامن والمحافظة على روابط قوية بين أفراد المجتمع وحلّ المشاكل، حتى وإن كان في مجتمع مغلق أو مجموعة واحدة، وطالما أدت دوراً قوياً أثناء الانتفاضة الأولى والثانية ويمكن تعميمها على كل الأزمات التي مرّ بها الشعب الفلسطيني من فترة التهجير القسري عام 1948. وبالتالي هناك علاقة طردية بين رأس المال الاجتماعي الترابطي وحدوث الأزمات،

(21) جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوصلو: دراسة تحليلية نقدية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 1998).

(22) حوراني، «العشيرة رأس مال اجتماعي: دراسة سوسيولوجية لمكونات الولاء العشائري وتحولاته في المجتمع الأردني».

بمعنى كلما اشتدت الأزمات في المجتمع الفلسطيني ازدادت قوة رأس المال الاجتماعي الترابطي، وهي أقرب إلى آليات تكيف للفرد والجماعة والمجتمع المحلي بعامته في مواجهة سياسات الاحتلال المتتالية في المجتمع الفلسطيني.

لقد أشاد تقرير التنمية البشرية عام 2004 بدور العائلة والعشيرة، إذ «تعززت شبكات الحماية العائلية وزاد دور الآليات العشائرية في تقديم المساعدات والدعم للأسر الفقيرة وفي التخفيف من وطأة الخلافات بين الأفراد ومشكلات الجريمة وأن مثل هذا الدور ينظر إليه عموماً بإيجابية، إلا أنه يعدّ تراجعاً في دور مؤسسات السلطة المركزية ومؤشراً على ضعفها»⁽²³⁾.

وعلى الرغم من أهمية رأس المال الاجتماعي الترابطي في الحفاظ على تماسك المجتمع المحلي ونسيجه الاجتماعي، إلا أن هذه العلاقات وهذا النوع من رأس المال الاجتماعي لا يساعد على البناء والتطور والتنمية. ويعتقد الباحث أنه يحافظ على مستوى معين فقط من دون تقدم أو تطور ومن دون إحداث تغيير يذكر في عملية البناء المؤسسية؛ فهو محدود الفاعلية في إحداث تحولات تنموية جذرية وفي تعزيز التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمع الفلسطيني ككل. فهذه العلاقات لا تساعد على التواصل البناء مع جميع طبقات المجتمع والبنى الاجتماعية المختلفة، وكما تحد من تواصل الفئات العمرية وخصوصاً الشباب مع بعضها البعض وتناقل المعرفة والانفتاح الإيجابي لتكون قوة جمعية تتكون من جميع أفراد المجتمع ليساهموا معاً في عملية البناء والتنمية، وهذه كلها ميزات رأس المال الاجتماعي التجسيري، والأكثر خطورة التي تسبب عائقاً أمام التنمية والتطور إذا تحولت هذه العلاقات إلى عامل هدم وتحولها إلى حالات من التعصب الأعمى والولاءات الضيقة والإقصاء الاجتماعي والاستبعاد والتمييز بين أفراد المجتمع والبنى الاجتماعية المختلفة داخله والحرص على المصلحة الخاصة لأبناء المجموعة الواحدة وحالات الحشد والتأييد أثناء حدوث المشاكل أو الاقتتال، وقد تصل الحالة إلى رأس المال الاجتماعي الخطير.

يقول علي الوردي: «إن التماسك والجمود توأمان يولدان معاً، ومن النادر أن تجد مجتمعاً متماسكاً ومتطوراً في آن واحد»⁽²⁴⁾، والمقصود تماسك الوحدات الجزئية مقابل التماسك على مستوى المجتمع ككل. وفي هذا الإطار وصف مصطفى حجازي هذه العلاقات، أي العشائرية، «أنها عقبة فعلية أمام التنمية» وأكبر العقبات إزاء التطور الاجتماعي، فهي تنازع المجتمع على ملكية أبنائها، وتحدد هويتهم أسرياً بدلاً من أن تحدد هويتهم مواطنياً⁽²⁵⁾ فيما لو قورنت بمجتمعات متطورة أوروبا مثلاً.

2 - إضافة إلى ذلك، إنَّ الثقة بين المواطنين في الريف الفلسطيني هي ثقة خاصة بين أفراد تربطهم علاقة قوية مع بعض متقاربين فقط من دون السماح لها بالخروج من أسوار هذه البنى الاجتماعية. وهذه الثقة تنشأ في علاقات رأس المال الاجتماعي الترابطي، كما ذكر سابقاً

(23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2004 (نيويورك: البرنامج، 2004).

(24) علي الوردي، مهزلة العقل البشري، ط 2 (لندن: دار كوفان للنشر، 1994).

(25) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط 9 (الدار البيضاء:

المركز الثقافي العربي، 2009).

أن نوع العلاقات في الريف الفلسطيني هي التي تؤسس لمثل هذه الثقة، وإن تطورت وامتدت لا تتعدى الثقة الأفقية بين أفراد المجتمع الواحد أو البنى الاجتماعية الواحدة. ولا تمتد هذه الثقة لتصل إلى الثقة المعممة أو الرأسية، وغالباً ما يقصد بها الثقة بالمؤسسات الرسمية سواء الحكومة ومؤسساتها أو الأحزاب أو حتى الهيئة المحلية، وتكون نتائج عدم وجود الثقة المعممة بأن يعيش الفرد بحالة من الشك والريب وإقصاء الآخر والتمييز وصولاً إلى حالات من التهديد ثم الصراع، وخصوصاً في المنافسة على الموارد. وقد رأى فوكوياما أن رأس المال الاجتماعي هو الثقة بقوله: «ليس رأس المال الاجتماعي سوى قدرة تذبثق جراء تغلغل الثقة في المجتمع أو في بعض قطاعاته على أقل تقدير»⁽²⁶⁾.

إن الفرد في ريف محافظة رام الله والبيرة يملك رأس مال اجتماعياً خاصاً يعود بالنفع على الفرد أو الجماعة فقط من دون تعميم هذه المنفعة على جميع أبناء المجتمع.

وأكد زايد وآخرون أن الثقة كميكانيزم سوسيو سيكولوجي لها التأثير في سلوكنا الاجتماعي إلى حد كبير، حيث يعمل هذا الميكانيزم كصلة معنوية فيما بين دوافعنا ومعتقداتنا والأهداف المطلوب إحرازها في إطار الشرط الاجتماعي والوجه الآخر لهذه العملية هو الارتياح الذي يفصل الذات عن الآخرين ويثير الشك فيما بينهم⁽²⁷⁾.

ورأى آخر أن كلمة مجتمع هي أواصر الثقة: «الجوهر الحقيقي للمجتمع يكون متناسقاً وغير ملموس، ومبنياً على أواصر الثقة والقيم المشتركة والالتزام المتبادل»⁽²⁸⁾.

وكونها مبنية على أساس التوقعات وحسن النية بالتوقعات من الفاعل الآخر ونقيضها توقع سوء النية من الفاعل الآخر، وبذلك قد يوقف الفعل أصلاً وحتى وإن كان إيجابياً، وبالتالي تحدّ من التواصل. وإذا كانت هذه الظاهرة شبه عامة (انعدام أو تدني الثقة) قد تؤثر في التفاعل بوجه عام وخصوصاً التفاعل الرأسي بين الفرد والمؤسسات العامة والمدنية، وتجعل الفرد يعيش في حالة من الشك والريب الشديدين وحتى العجز عن المضي قدماً في تحقيق أهدافه المشتركة مع الآخرين أو المرتبطة بهم، سواء أفراد أو مؤسسات أو وضع اتفاقيات مكلفة في التعامل مع الآخر، وبهذه الحالة يفقد رأس المال الاجتماعي قيمته وقدرته وميزته.

الأمر المهم في هذا الصدد أنه حين تضعف السلطة المركزية، ويكون هناك تمييز في المعاملة، وخصوصاً في رأس المال الاجتماعي الرأسي الذي يربط بين الفئات أو البنى الاجتماعية المختلفة بطريقة من أسفل إلى أعلى، أو بالعكس، أي بطريقة هرمية واستغلال السلطة والنفوذ

(26) فرانسيس فوكوياما، الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي، ترجمة معين الإمام ومجيب الإمام (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 1995).

(27) أحمد زايد، آمال طنطاوي ومحمد عبد البديع، رأس المال الاجتماعي لدى شرائح المهنة من الطبقة الوسطى (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإسلامية، جامعة القاهرة، 2006).

(28) دون إيبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات والدولة من أسفل إلى أعلى، ترجمة لميس فؤاد اليحيى (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011).

لمصلحة جماعة معينة وتحقيق مصالح فئوية وفردية على حساب جماعات أخرى، هنا يصبح رأس المال الاجتماعي سلبياً وخطيراً وينتج منه ردود فعل وسلوك غير إيجابي من الجماعات الأخرى، وإما أن يصابوا بحالة من اللامبالاة أو بحالة من الكراهية والحقد على المجموعات المستفيدة من هذا التمييز، فتضطر المجموعات وأفرادها إلى التمسك بالعلاقات التقليدية والولاء والانتماء إلى هذه العلاقات أو الشبكات بغض النظر إن كانت عشائرية أو طائفية أو دينية، وأحياناً يتم تشكيل بنى اجتماعية جديدة لها مصالحها الخاصة في ظل هذه الظروف، حينها يصبح الفرد ملك هذه الشبكة ويلتزم بقيمها وسلوكها بغير وعي منه، وهو مستعد لدفع أي ثمن في سبيل أن يُبقي ويُظهر الولاء القوي لها. وفي هذه الحالة تقل الولاءات للوطن بوجه عام لحساب ولاءات مجموعات أو شبكات معينة، وتؤثر هذه الحالة أيضاً في عمل مؤسسات المجتمع المدني بصورة عامة حفاظاً على وجودها وتلافياً للأخطار التي يمكن أن تقع فيها. وأن هذا التمييز والتفرقة في المعاملة نتيجة رأس المال الاجتماعي السلبى ومحاباة جماعة على جماعة أخرى هي نفسها التي تؤسس للحقد والكراهية، وأن هذه العلاقات والبنية الاجتماعية المشوهة تكون أرضاً خصبة للاشتغال والاقتران داخل المجتمع، وخصوصاً عند ضعف أو انهيار السلطة المركزية. ويربط الباحث ما حصل بما يسمى الربيع العربي إلى هذه المعادلة في المجتمعات العربية وإلى الأرض الخصبة والعلاقات المشوهة ورأس المال الاجتماعي السلبى.

3 - أوضحت هذه الدراسة أيضاً أن الفرد في ريف محافظة رام الله والبيرة يملك رأس مال اجتماعياً خاصاً يعود بالنفع على الفرد أو الجماعة فقط من دون تعميم هذه المنفعة على جميع أبناء المجتمع. ونقصد بالمنفعة سوء المنفعة الآنية أو المحتملة المستقبلية؛ فالفرد يبذل جهده اليوم على أمل أن يكون له منفعة من ذلك الجهد سواء آنية أو مستقبلية نظراً إلى ارتفاع سقف التوقعات والالتزام بناء على العقد الاجتماعي بين أفراد الجماعة. كما وجد أن الفرد يبحث عن المنفعة ومكتسبات خاصة له من دون اعتبار إلى أن المصلحة العامة أينما وجدت جماعة تحافظ على هذه المكتسبات تمسك بها وبالعلاقتها وامتثلت لعقدها الاجتماعي، وعلى الضد من ذلك أية جماعة أو شبكة لا ترتبط بمكتسبات لا يشترك فيها ولا ينضم إليها. ولكن هذه المعادلة بحد ذاتها تؤدي إلى ضعف رأس المال الاجتماعي وتتناقض مع أسس مهمة فيها كما ذكر يوتنام وربط رأس المال الاجتماعي بالمنفعة العامة.

ربط يوتنام رأس المال الاجتماعي بالمنفعة العامة، واهتم بها كنتيجة إيجابية له «وإحدى السمات الخاصة لرأس المال الاجتماعي مثل الثقة والمعايير والشبكات أنه يعد منفعة عامة على خلاف رأس المال التقليدي الذي يعد منفعة خاصة»⁽²⁹⁾.

أما فضل النقيب فقد اعتبره رأس مال اجتماعياً سلبياً: «رأس المال الاجتماعي السلبى الذي يخدم فئة معينة في بنية اجتماعية خاصة التي لا تعود بالنفع على المجتمع ككل وحتى ربما تكون هذه العلاقة ضارة أيضاً»⁽³⁰⁾.

(29) يوتنام، كيف تنجح الديمقراطية.

(30) النقيب، الباحث الرئيسي، مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية

خلاصة

هل مثل رأس المال الاجتماعي قطبين متناقضين: ترابطي سلبي مقابل تجسيري إيجابي؟ وهل يمكن الحديث عن توليفة تجمع إيجابيات الشكلين معاً والتخفيف من سلبياتهما؟ وكيف يمكن أن يتحول رأس المال الاجتماعي الترابطي إلى تجسيري ضمن شروط معينة ليساعد على تعزيز تماسك المجتمع ككتلة واحدة وذلك للاستفادة القصوى من إيجابيات الشكلين معاً.

خامساً: التوصيات والمقترحات

1 - دراسة نوعي رأس المال الاجتماعي (رأس المال الاجتماعي الترابطي ورأس المال الاجتماعي التجسيري) ودراسة العلاقة التي تربط بينهما وهل يوجد تأثير لرأس المال الاجتماعي الترابطي في رأس المال الاجتماعي التجسيري أو العكس؟ وهل هي علاقة طردية أم عكسية أم هي علاقة تبادلية؟

2 - كما يوصي الباحث بعمل المزيد من الدراسات حول مؤشر الثقة كأحد أهم محاور رأس المال الاجتماعي، ودراسة علاقة السلطة المركزية لأي مجتمع بزيادة أو هدر رأس المال الاجتماعي.

3 - يوصي الباحث بتكثيف جهود المؤسسات والمهتمين والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعمل مقياس موحد لرأس المال الاجتماعي الفلسطيني يتم قياسه كل مدة زمنية ويكون من ضمن المؤشرات المهمة والدورية.

وللوصول الى «بيئة تمكينية» للمساهمة في تقوية رأس المال الاجتماعي وإبراز الجانب الإيجابي منه وبناءً على نتائج واستنتاجات الدراسة يقترح الباحث:

1 - ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتطوير الأطر التشريعية والقانونية بما يسمح بقيام مؤسسات مجتمع مدني محلية، وأقصد محلية في كل موقع، تكون من رحم المجتمع ومن حاجاته وأولوياته، وفي إطار الثقافة والعرف المتداول والعادات اليومية للمواطنين، وأن يكونوا فاعلين أساسيين في عملية البناء والتنمية وأن يشعروا بملكيتهم الحقيقية لهذه المؤسسات، بحيث يكون هناك توافق وتوازن ما بين الشعور بالمصلحة العامة والمصلحة الخاصة والمنفعة المشتركة، والبعد عن سياسات التنمية المركزية والإجراءات البيروقراطية الطويلة وإهمال المستفيدين من المشاركة في التنمية، وكما يعلم الجميع أن الريف الفلسطيني يملك الموارد الطبيعية وحتى الموارد الاجتماعية والعلاقات القوية، وفي الوقت نفسه يفنق المؤسسات الكفيلة باستغلال هذه الموارد في خدمة التنمية والبناء، وسوف تساعد هذه المؤسسات على الحد من الانتماجات الضيقة والمغلقة والتقليدية والانتقال إلى انتماءات على مستوى الوطن ككل، وتعزيز قيم التسامح والتطوع والديمقراطية والتعددية وقبول الآخر.

2 - إيلاء الأهمية الكبيرة للمدرسة الأساسية التي هي بنية اجتماعية مهمة في تنشئة الفرد وتطويره، وتعدّ في المرتبة الثانية بعد الأسرة. وبناءً عليه يوصي الباحث بضرورة التركيز في مناهج التعليم الأساسي على تطوير وتنمية قيم رأس المال الاجتماعي من العمل التعاوني والتطوع والتسامح وقبول الآخر والثقة، وأن تكون أساليب ممارسة لا تلقين، لتأسيس جيل يملك جوهر رأس المال الاجتماعي وقيمه □